مجلة المعجمية - تونس

ع 16-17

2001

من نظريّات التحليل الدّلاليّ في التّراث العربيّ

حسام البهالي

1 - تقديم :

تعدّ معالجة المعنى من أصعب القضايا اللغوية، وأكثرها تعقيدا وتملّصا، ويعود ذلك لعدّة اعتبارات لعلّ من أهمّها التغيّرات الدلالية التي تعتور الكلمات مفردة كانت أو مركّبة في سياقات مختلفة أو داخل النصّ، وانتقالها من مجال إلى مجال آخر، وما تكتنزه من حمولة اجتماعية وثقافية ؛ حتى ليكاد يصدق الوصف أن ليس للكلمة معنى ولكن لها استعمال وتداول فحسب.

ولا شكّ في أنّ بناء أيّ نظرية دلالية يندرج ضمن شروط اصطلاحية وفرضيات اعتباطية تنسحب على طبيعة اللغة البشرية في أدائها التواصلي والتفسيري. ويبدو أن اللغويين العرب القدماء كانوا قد أدركوا هذا البعد الاصطلاحي في تحليل المعنى حين ربطوا بين اللفظ وسياقه التداولي الاجتماعي، وما للحدث الكلامي من أثر في تلوين المعنى؛ فاعتمدوا السياق القبلي في تحديد المعنى البعدي، كما هو الشأن في تفسير كلمات القرآن الكريم بالرجوع إلى ما تضمّنته أشعار العرب من دلالات سياقية مختلفة. وذهبوا في ضوء ذلك إلى تقسيم دلالات الألفاظ على المعاني من أوجه المطابقة والتضمّن والالتزام، وأحكموا العلاقة بين الدال وما يدلّ عليه والتصوّر الذهني.

وكان هذا التوجّه في تحديد المعنى مخالفا لما أقرّه اليونان ؛ إذ اعتبر المنطق الأرسطي المعنى شيئا ماديا وسعى إلى تحليله عن طريق الكليات الخمسة والتعريف المنطقي ممّا لا يتماشى وكثيرا من الكلمات المجرّدة ؛ الأمر الذي حذا بالدارسين العرب إلى ابتداع نظريات ومناهج مغايرة في تحليل المعنى،

كانت لها آثار عميقة في مسار علم الدلالة واللسانيات الحديثة.

وتتناول هذه الدراسة معالجة بعض نظريات المعنى التي كان للغويين العرب القدماء قصب السبق في ابتداعها، وبلورة أسسها، لتستثمر لاحقا في الكثير من الدراسات الغربية وخاصة في بناء تعاريف المداخل المعجمية وتحليل المفردات وسياقات النصوص. وتتمحور المقاربة على مفهوم الدلالة وأنواعها، وتستعرض بعض نظريات التحليل الدلاليّ، وتخصّ منها : نظرية السياق، ونظرية المقاييس اللغوية، ونظرية الحقول الدلالية، ثمّ نظرية التحليل المكوّناتي/ السّميّ، مع الإشارة إلى جوانب من إجراءاتها النظرية والتطبيقية في اللسانيات الغربية المعاصرة.

2 - في مفهوم الدلالة وأنواعها :

الدلالة في اللغة مشتقة من الجذر «دلّ، يدلّ دَلالة ودِلالة بفتح الدّال وكسرها، بمعنى أرشد. والدلالة ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه» (1)، وفي الاصطلاح هي كون الشيء بحالة يُلزم كون العلم به العلمَ بشيء آخر ؛ الأول هو الدّال والثاني هو المدلول. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول «محصورة في عبارة النصّ، وإشارة النصّ ودلالة النصّ، واقتضاء النصّ» (2)، ويستشفّ من النصّ أنّ الدلالة الوضعية الموجودة بين اللفظ والمعنى ذات أنماط تتعدّد بتعدّد الأشكال التعبيرية التي تقع فيها وما يعتريها من الأوضاع والسياقات والملابسات. ويمكن حصر هذه الأنماط في أربعة أنواع :

1 - دلالة معجمية وتسمّى المركزية (Sens central) ؛ وهي الدّلالة التي تفهم من الكلمة المفردة على إطلاقها، وتمثل «المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقلّ سياق ؛ أي حينما ترد مفردة» (3)، وتحمل بالوضع عددا من الدلالات العامّة.

2 - دلالة سياقية (Sens contextuel)؛ ويقصد بالسياق التركيب وما يضفيه على الكلمة من تغيير في المعنى عن طريق النظم، أو هو «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم» (4)، ويطلق علماء الأصول على الدلالة

(1) الجرجاني : التعريفات، ص 55.
(2) المرجع السابق، ص 55.
(3) أحمد مختار عمر : علم الدلالة، ص 37.
(4) أولمان : دور الكلمة في اللغة، ص 54.

السياقية «عبارة النصّ» وتعني لديهم «النظم المعنوي المسوق له الكلام. سميت عبارة، لأنّ المستدل يَعْبُرُ من النظم إلى المعنى» (5)، ويعدّ السياق أكثر الوسائل تحديدا لدلالة الكلمة.

أ - دلالة اصطلاحية (Sens termenologique) ؛ وهي الدلالة التي تنقل من المعنى الوضعي إلى معنى اصطلاحي يختصّ بمجال من مجالات العلم والمعرفة.

ب - دلالة هامشية ؛ وهي دلالة إيحائية تأويلية تفهم من وراء الدّلالة المسوق لها النصّ، وتسمّى ظلال المعنى والمعنى العرضي وإشارة النصّ (6)، وقد تستوحى من الموقف والحدث غير الكلامي الذي يبرز ملابساته سياق النصّ والمحيط الاجتماعي والبعد الثقافي، وتَبَاين المتكلّمين في العادات والتقاليد ومجالات الاختصاص. وأكثر ما يعنى التحليل السيميائي بتأويل أنواع الدلالات الهامشية والايحائية.

3 - النظرية السياقية : السياق اللغوي وسياق الحال :

تبنّت هذه النظرية في الدراسات الغربية أول مرّة المدرسة الإنجليزية بريادة الباحث فيرث (J.R. Firth) (1890-1960م) إذ وسّع من مفهوم السياق ليشمل السياق اللغوي وسياق الحال في إطاره العام. ووجدت تطبيقات من لدن المهتمين بتحقيق النصوص القديمة للوقوف على جميع المقامات والسياقات التي تستعمل فيها الكلمة بدلالات مختلفة. وتختصّ هذه النظرية بالتحليل الدلالي للألفاظ وتنطلق من مبدإ يقوم على أساس «أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض» (7). وتصنّف نظرية السياق الدلالي في تحليل المعنى إلى نوعين :

أ - سياق لغوي : ويقصد بالسياق اللغوي (Contexte) التركيب أو النظم اللفظي وما يضفيه على الوحدة اللغوية من تحديد دلالي (8). يقول

---

(5) الجرجاني : التعريفات، ص 79.

(6) انظر في هذا : علم الدلالة، لأحمد مختار عمر، ص 67، والتعريفات للجرجاني، ص 73.

(7) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص 415.

(8) أولمان : دور الكلمة في اللغة، ص 45.

العالم النمساوي فيتجنشتاين (Wittgenstein) (1889-1951م) : «ليس للكلمة دلالة بل لها استعمالات ليس إلا» [9]. ويسمّيه علماء الأصول العرب عبارة النصّ ؛ لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى [10]؛ كأن تستدلّ على معنى الفعل (ضَرَب) أو الاسم (كتاب) من السياقات [ضرب عمر خالدا - ضربت لخالد موعدا - ضربت له مثلا - ضرب في الأرض. . .]، و[اشتريت كتابا - قرأت كتاب سيبويه - إنه لكتاب مبين. .] وتعدّ نظرية السياق اللغوي من أقدم مناهج تحليل المعنى في التراث العربي ؛ إذ تعود جذورها إلى عبد الله بن عبّاس (68 هـ / 687م) كما يستشفّ من قوله «الشّعر ديوان العرب، فإن خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها والتمسنا معرفة ذلك» [11]. وقد أكّد الجرجاني في هذا المجال علاقة دلالة الكلمة بالسياق اللغوي. وأنّ الكلمة المفردة لا معنى لها، فقال : «لا يتصوّر أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر مفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه» [12]. والمقصود بالنحو السياق، ومن أمثلة ذلك أن نستدلّ على معنى الفعل (ضَرَب) أو الاسم (كتاب) من السياقات التي يمكن أن يَرِدَا فيها، كما سبقت الإشارة.

ب - سياق المقام : ويسمّى سياق الموقف والحال (Contexte de situation)، ويقصد به الوضعية والظروف التي رافقت المتكلم وقت الكلام الفعلي. ويبدو أنّ فيرث أخذ مصطلح سياق الموقف في المعنى من البحوث التاريخية والمقارنة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وخاصّة من كتاب «دراسات في أسس حياة اللغة» لصاحبه وجنر (P. Wegener، سنة 1885م)، الذي أشار فيه إلى «أن السياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه الحقيقة في توضيحها وفهمها، وأنه لا يتضمن عند الاتصال اللغوي الكلمات فقط،

(9) سالم شاكر : مدخل إلى علم الدلالة، ص 31.
(10) الجرجاني : التعريفات، ص 70.
(11) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص 121.
(12) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص 314.

بل الصلات والظروف المحيطة والحقائق السابقة والأشخاص الذين نتحدّث عنهم» (13)؛ غير أن فيرث وسّع دائرة الموقف ليشمل السياق اللغوي والاجتماعي وكل ما يحيط بالموقف الذي تنطلق فيه الأحداث والملابسات الكلامية بما في ذلك المتكلّم والمستمع وصفاتهما، وموضوع الكلام ومكانه وزمانه وغيرها.

وقد تنبّه اللغويون العرب إلى سياق المقام وأثره في توجيه دلالة المنطوق، فميّزوا بين المعنى المقالي (اللغوي) والمعنى المقامي (سياق الحال) وما له من أهمية في تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة (14). ويؤكّد ابن القيم على ملابسات المقام وصلته بدلالة الألفاظ؛ فيرى أن «الألفاظ لا تقصد لذواتها وإنما هي أداة يستدلّ بها على مراد المتكلّم، فإذا ظهر مراده ووضح بأيّ طريق عمل بمقتضاه، سواء أكان بإشارة أم كناية أم بدلالة عقلية أم قرينة حالية أم عادة له مطّردة لا يخلّ بها» (15)؛ ولذلك وجدنا رواة الأحاديث النبوية ونصوص اللغة ينقلون متن النصّ مصحوبا بسياق المقام؛ فيقولون مثلا : كان قاعدا فقام ثم قال... وظهر على وجهه الغضب... وأشار بالسبابة والوسطى وفرّق بينهما... سألناه فسكت؛ ومن ذلك ما تجده في كتب الأدب حول خطبة الحجاج بن يوسف لأهل العراق من حيث وصف المقام والهيئة وشخصية المتكلم وهندامه، وحالة المستمعين ونظراتهم؛ فقد تكون نعم بمعنى لا في مقام تداولي معيّن لعملية الكلام.

ويعلّق ابن جنّي على دلالة الرضى أو الإنكار أو التعجّب أو الغضب المستشفّ من قول الشّاعر :

تَقُولُ - وصكّت وجهها بيمينها - أَبَعْلِيَ هذا بالرحى المتقاعِسُ

فيرى أنه «لو قال حاكيا عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ؟ من غير أن يذكر صكّ الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجّبة منكرة؛ لكنّه لمّا حكى الحال فقال : «وصكّت وجهها» علم بذلك قوّة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا

(13) محمود جاد الربّ : علم اللغة نشأته وتطوّره، ص 148.
(14) ابن القيم الجوزية : بدائع الفوائد، ج 4، ص 3.
(15) ابن القيم الجوزيّة : أعلام الموقعين، ج 1، ص 210.

مع أنّك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، وبعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين» [16]. فابن جنّي يطرح هنا عدّة قضايا تتعلّق بالمعنى المقامي ؛ من أهمّها : المعنى الحرفي للكلمات ضمن السياق اللغوي، والمعنى المتولّد من الحدث الكلامي، ثمّ المعنى الإيحائي المتولّد من الحدث غير الكلامي أو سياق الحال الذي يتطلّب المشاهدة أو التداولية الكلامية للحدث. ويلاحظ أن هذا التوجيه للدلالة لا يكاد يخرج عمّا حاول أن ينظّرَ له العالم الإنجليزي فيرث كما سبق.

وقد تفرّعت عن نظرية سياق الموقف نظرية السجل (Registre) عند تلامذة فيرث أمثال هاليداي (Halliday) وتورنر (Turner)، نتيجة تأثرهم بنظرية سياق الموقف السابقة الذكر. ولا تكاد تخرج هذه النظرية عن قاعدة المقام «لكل مقام مقال» في البلاغة العربية التي تشترط في المتكلم سرعة البديهية ومعرفة المقام والمناسبة ومستوى المتلقين [17]. وتقوم على أساس «أن المتكلّم لا يتصرف أثناء نطقه بشكل ثابت، لكنه يتكلم بطرق مختلفة حسب الموقف والسامع ومجال الحديث. . . فالحديث العلمي الذي يدور حول موضوع تخصّصي يختلف إلى حدّ كبير عن الكلام في مجال مثل كرة القدم، كما أن حديث الشخص أمام المحكمة يغاير حديثه في مطعم مثلا» [18]. وهذا التباين بين المواقف يجعل المتكلم يختار من سجلّه اللغوي ما يناسب المقام مراعيا الموضوع والمقام والأسلوب وعلاقة المتكلّم بالسامع.

4 - نظرية المقاييس الدلالية :

وهي نظرية في التحليل الدلالي، تنبثق من داخل اللغة وتحاول أن تؤسّسَ نظرية انطلاقا من فرضية أصل نشأة اللغة وصلة الجذر الثنائي بالدلالات الأولية لدى الإنسان. وتقوم فكرتها على أساس البحث في الأصول الدلالية من حيث علاقة ما يثلّث الجذر الثنائي بالمعاني المتولّدة. وترتكز النظرية على ثلاثة أبعاد إجرائية :

---

(16) ابن جنّي : الخصائص، ج ١، ص ص 245-246.

(17) انظر الجاحظ : البيان والتبيين : ج ١، ص 227، والسيوطي : الاتقان في علوم القرآن، ج ١، ص 288.

(18) محمود جاد الربّ : علم اللغة نشأته وتطوّره، ص ص 150-151.

(1) بُعد تأثيلي (Etymologique) يبحث في أصول جنسيات الألفاظ ليردّها إلى اللسان الذي انحدرت عنه، ويخصّ الكلمات ذات الأصول العربية ويخرج الكلمات المعرّبة والدخليلة ويردّها إلى أصولها الأجنبيّة؛ لأنّ نظرية المقاييس لا تستقيم معها.

(2) بُعد اشتقاقي يبحث في جذور الكلمات ليردّها إلى الأصل الثلاثي وإن كانت رباعية أو خماسية، في ضوء ظاهرة النحت.

(3) بعد دلالي يجعل الحرف الثالث للجذر مقياسا لتحديد الدلالات الفرعية التي تعود بالضرورة إلى معنى كلّي مشترك أو أكثر تدور حوله مشتقات الجذر الواحد.

ويكاد أحمد بن فارس (395 هـ) ينفرد بهذه النظرية الدلالية في تحليل مداخل المعجم، إذ «لم يسبقه أحد ولم يخلفه أحد» [19]، من المعجميين القدماء، وبذلك يعدّ أوّل مؤسس لمعجم الاشتقاق الدلالي في اللسان العربي وإن كان مسبوقا بفكرة الاشتقاق عموما. ولا ينتمي معجم مقاييس اللغة إلى أية مدرسة من المدارس التي اقترحها الدارسون المحدثون تجوّزا، وصنّفوا ضمنها المعاجم العربية، فجعل بعضهم هذا المعجم في زمرة معاجم تقليبات الجذر مع العين والبارع والتهذيب وغيرها، وما هو كذلك سواء من حيث البعد النظري، لأنه يدخل ضمن معاجم التحليل الدلالي مثل المخصص وأساس البلاغة، أو من حيث الترتيب الشكلي، لأنه طبّق طريقة التدوير في الترتيب (أب + ت / أب + ث / . . . ثم : بت + ث / بت + ج / . . ثم: تث + ج / تث + ح . . . وهكذا) ؛ وذلك تماشيا مع النظرية التي اقترحها ؛ بحيث يكون ما يُثلّث حرفي الجذر مقياسا لفروع الدلالات المتولّدة ؛ وهي طريقة في الترتيب مناسبة لنظريته، ولا يمكن بحال أن ينطبق عليها أيّ نوع من الترتيبات الأخرى.

وقد أطلق ابن فارس على هذه النظرية الدلالية مصطلح «المقاييس» وعبّر عن ذلك في مقدّمة المعجم قائلا «إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرّع منها فروع» [20]، ويعني بذلك أنّ أيّ جذر ثلاثي تتحقق دلالته الأصلية بمجرّد إضافة ما يثلّث الحرفين، ثمّ تتفرّع مع تبديل الحرف الثالث إلى

(19) معجم مقاييس اللغة : مقدمة المحقق، ص 23.

(20) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، ج 1، المقدمة، ص 3.

دلالات فرعية تعود إلى معني كلّي مشترك أو أكثر كما في النموذج المرفق [21]:

المقاييس	المعاني الكلية للأصول	المعاني الفرعيّة
نبـ + ... أ	1 - الخروج والانطلاق	نبت = نماء في الزرع، وخروجه من الأرض وانطلاقه.
نبـ + ... ب	2 - الانتقال والانتشار.	نبث = إبراز الشيء وإخراجه.
نبـ + ... ت	3 - السموّ والارتفاع.	نبح = انبعاث صوت الكلب وانتشاره.
نبـ . . . . ث		نبذ = طرح وإلقاء.
نبـ + ... ج		نبر = رفع وعلوّ، ومنه رفع الصوت.
نبـ + ... ح		نبع = نبوع الماء وخروجه.
نبـ + ... خ		نبغ = بروز وظهور.
نبـ + . . . د/ إلى:		نبو = ارتفاع في الشيء.
نبـ + ي.		نبأ = الإتيان من مكان إلى مكان، انتشار.
قط + ... ط	1 - القطع والتتابع	قطط = قطع الشيء بسرعة عرضا.
قط. . + ... ع	2 -	قطع = قطع الشيء.
قط + ... ف		قطف = أخذ الثمرة، وقطعها بلطف.
قط + . . . ن		قطن = استقرار بمكان مقتطع من الأرض.
قط + . . . أ		قطر = التتابع ومن ذلك قطار الابل.
قط + . . . ب		قطم = قطع الشيء بالليّ ونحوه.

ويتّضح من الجدول أنّ مشتقات أيّ جذر عربي صحيح مهما تشعّبت وتفرّعت معانيه، يمكن إرجاعها إلى أصل معنوي واحد أو عدد من الأصول المعنوية المشتركة. جاء في تأصيل دلالات الجذرين (أكل) و(أيم) [22]: الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة ومعناها: التنقص»، و«الهمزة والياء والميم ثلاثة أصول متباينة: الدخان، والحية، والمرأة لا زوْج لها». وعلى الرغم من أنّ ابن فارس حاول ان يتتبع أصول أكثر الكلمات العربية، وما تفرّعت إليه من فروع دلالية، فانّ القياس لم يطّرد له في جميع مواد اللغة، ولذلك اقتصر على الجذور العربية الأصلية وأبعد غيرها وخاصة الكلمات التي هي في حاجة إلى تأثيل أو ترسيس في أصلها غير العربي أو المنحوتة؛ فهو لا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ

(21) المرجع نفسه، ج 5، ص ص 101-106 و379-385.
(22) المرجع نفسه، ج 1، ص ص 122-165.

المشتقة ؛ ومن أمثلة تعليلاته للكلمات التي لم تخضع للمقاييس، قوله في الجذور الآتية [23] : في «أكف» : «الهمزة والكاف والفاء، ليس أصلا ؛ لأن الهمزة مبدلة من واو، يقال : وكاف وأكاف»، وفي «أمع» «الهمزة والميم والعين ليس بأصل.. والأصل مع والألف زائدة»، وفي «جرثومة» : «فهذا من كلمتين، من «جرم» و«جثم» كأنه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها»، وفي «جه» : «الجيم والهاء ليس أصلا، لأنه صوت» ، وفي «أجص» : «ا ة والجيم والصاد ليس أصلا ؛ لأنه لم يجئ عليها إلاّ الإجاص، ويقال إنه ليس عربيا».

ومن هنا نستنتج أن ابن فارس لم يكن يهدف في معجمه مقاييس اللغة إلى وضع معجم يجمع فيه مفردات اللغة مرتبة ومعرّفة كما فعل في معجمه المجمل - ولو فعلها لكان قد كرّر نفسه، وهذا غير وارد - وإنّما كان همّه الأوكد أن يجد نظرية في التحليل الدلالي للكلمات العربية، تقوم على أساس تحديد دلالة الكلمة من داخلها على خلاف نظرية الحقول الدلالية في مخصص ابن سيده التي تقوم بتحديد دلالة الكلمة من خلال ما يجاورها من كلمات الحقل، أو نظرية المجاز للزمخشري في أساس البلاغة التي تعتمد السياق في التمييز بين الحقيقة والمجاز.

ويبدو أن نظرية المقاييس الدلالية لم تجد أتباعا من المعجميين، ولا من اللغويين والدارسين، فظلّت راكدة. ولعلّ ذلك يعود إلى صعوبة اطّراد النظرية في جمع الكلمات العربية ممّا يؤدّي إلى التمحّل والتأويل ؛ أضف إلى ذلك أنّ المفردات تنمو وتتطوّر وتتغيّر من دلالاتها عبر الزمن، ممّا يصعّب ردّ الدلالات إلى أصولها ؛ فقد لا يعرف الأصل من الفرع كما هو الشأن في البحث عن أيّهما الأصل في كلمة ما أهي الحقيقة أم المجاز ؟. ومن الجدير بالذكر أن لهذه النظرية أهميّة كبيرة في التحليل الدلالي وعلم التأثيل، وقد استثمر جانب منها في المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

5 - نظرية الحقول الدلالية :

تنطلق هذه النظرية من بعد كوني معرفي، يسعى إلى إيجاد توازن في

---

(23) المرجع نفسه، ج 1، ص ، 120، 139، 506، 422، 64.

اللغات البشرية بين الدوال والمدلولات ؛ فهي نظرية معجمية شمولية تقوم على أساس تصنيف المفاهيم والأشياء وتبويب الكلمات في حقول ليسهل إدراكها من خلال علاقتها بالكلمات الأخرى، وتهدف إلى سدّ ثغرات الحقل في المفردات المنتمية إليه، وتسهيل تحديد دلالاتها ضمن مجالاتها، وتزويد الباحث بالألفاظ المناسبة للدلالات التي يمتلكها ولا يجد لها كلمات.

يعرّف جورج مونان (G. Mounin) الحقل الدلالي (Champ sémantique) في مفهومه العام بأنه «مجموعة من الوحدات المعجميّة التي تشكل مجموعة من التصوّرات المنتمية إلى مفاهيم دلالية تحدّد الحقل» [24]. ويتمّ تشكيل الحقل الدلالي برصد المفردات والتصوّرات المنتمية إلى مفاهيم دلالية أو قطاع متكامل من الخبرة لتوضع تحت كلمة تجمعها في حقل واحد ؛ كحقل الألوان (أبيض، أخضر، أحمر...)، أو حقل الكلمات الدالة على الشرب (شرب، ارتشف، عبّ، جرع...)، أو حقل صغار الحيوان (مهر، عجل، شبل، جدي...) ؛ وهي عملية تصنيفية تَنْبَعُ من نظرة الإنسان إلى الكون وتعامله مع الموجودات من حوله. ولنظرية الحقول الدلالية استخدامات معجمية متعدّدة، ولها وظائف إجرائية من أهمّها :

(1) تسهيل عملية التحليل الدلالي لمفردات الحقل المتجانس ؛ إذ «لا يمكن فهم أيّة كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها، والتي تحدّد معناها» [25]، فلا ريب أنّ تعريف كلمة «حذاء» تكون أسهل مع حضور الكلمات (حذاء، نعل، خفّ، جورب...) حتى يتمّ تحديد السمات المكوّنة والمفرّقة بين كلّ كلمة. ويستعين هذا العنصر في التحليل الدلالي بنظرية التعريف المكوّناتي أو السّميّ كما سيأتي في الفقرة التالية.

(2) سدّ الثغرات التي يمكن أن يتركها المعجم في مجال من مجالات المعرفة ؛ فيعمل الحقل الدلالي على تغطية المجال دون إهمال لأيّ مفردة من المفردات التي تشكله، كما في حقل الشهور القمرية، أو حقل وحدات القياس والوزن والكيل مثلا.

(3) الحفاظ على المعاني الدقيقة للكلمات والتفريق بين ألفاظ التعدد

---

(24) G. Mounin : Clefs pour la sémantique. p. 56.

(25) جون ليونز : اللغة والمجتمع والسياق، ص 83.

الدلالي كالترادف والاشتراك الدلالي والتضادّ، كما في التمييز بين ولج ودخل، ونمر وببر، وسار ومشى.

(+) مساعدة الباحث على إيجاد الكلمات للمعاني التي يمتلكها، وقد ربط ابن سيده الأندلسي هذا الهدف بمساعدة الأدباء والخطباء والكتاب فيما يحتاجون إليه من كلمات [26].

وتعود جذور هذه النظرية في التراث العربي إلى بداية القرن الثاني الهجري، واكتملت مع بداية القرن الثالث. ولعلّ أقدم معجم مكتمل يأخذ بهذه النظرية يصل إلينا هو معجم «الغريب المصنّف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (224 هـ)، ثمّ يأتي «المخصص» لابن سيده الأندلسي (458 هـ) بوصفه أهمّ المعاجم التي تطوّرت في ظلّها نظرية الحقول الدلالية. وقد أطلق اللغويون العرب على هذا الاتجاه مصطلح «معاجم المعاني» بالنظر إلى الهدف الدلالي الأول الذي تحققه، و«معاجم الموضوعات» بالنظر إلى المنهج المتبع في ترتيب مفردات الرصيد اللغوي، ويسمّيها ابن سيده «المعاجم المبوّبة».

وعلى الرغم من أنّ الريادة كانت للغويّين العرب في هذا المجال، وأن الغربيّين لم يعرفوا هذا النوع من المعاجم في ثوبها الشمولي إلا مع بداية القرن التاسع عشر، فإنّ علماءهم عملوا على تطوير هذه النظريّة إلى أنْ أصبحت منهجا متكاملا له تطبيقات في علم الدلالة وتحليل النصوص والترجمة والمعجمية، وظهرت في إطارها عدّة معاجم على غرار معجم الحقول الدلالية لصاحبه بيتر مارك روجي (P.M. Roget) سنة 1852م. أمّا في الدراسات العربية الحديثة فلم تستثمر هذه النظرية في المجال المعجمي خاصة، إذ مازال المعجم العربي المعاصر يعاني من وجود ثغرات في كثير من الحقول المعجميّة، كما أن تعريفاته ظلّ بعضها موسوما بالقصور [27] في غياب هذه النظرية.

6 - نظرية التحليل السمي أو المكوّناتي :

وجدت نظرية السمات المعنوية أو التحليل السّمي (Analyse sémique)، اهتماما كبيرا من لدن الدارسين الغربيّين منذ أن أشار إليها دي سوسير في إطار

---

(26) ابن سيده : المخصّص، ج 1، المقدمة، ص 6.

(27) حلام الجيلالي : تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 158 وما بعدها.

البنيوية متّصلة بنظرية الحقول الدلالية [28] السابقة الذكر ؛ فاستُثمرت في التحليل الدلالي وصناعة المعجم وتعريف المداخل، وأخذ بها كثير من الدارسين مثل الباحث الألماني جوست تريير (Jost Trier) سنة 1931، وكلّ من بوتيي (B. Pottier) وغريماس (A. Greimas) في فرنسا، وغيرهم [29]. وتعتمد هذه النظرية في تحليل المعنى على أساس حصر العناصر المكوّنة لمعنى الكلمة، فيشار إلى السمات المميّزة الموجودة بالرمز (+) وإلى السمات المفقودة بالرمز (-) في حضور كلمات حقل من الحقول. ويقصد بالسمة (Le sème) المميّزة الوحدة الدّنيا للمدلول ؛ أي أصغر وحدة معنوية مميّزة تدخل في تعدّد العناصر المكوّنة لمعنى الكلمة في مجال دلالي معيّن. وقد تسمّى «المعْنَم» في اصطلاح رمزي منير بعلبكي في مقابل (Seme)، أو المكوّن المميّز [30] عند أحمد مختار عمر. ويمكن توضيح مفهوم النظرية بتحليل المفردتين (كرسي وأريكة) المنتميتين إلى حقل أثاث الجلوس، كما يتضح من الجدول :

السمات والكلمات	أثاث	للجلوس	منجّد	له أرجل	مستند ظهري	له أذرع
كرسي	+	+	+	+	+	-
أريكة	+	+	+	+	+	+

فتكون السمات المعنوية المميّزة لكلمة كرسي : «مقعد للجلوس بأرجل ومسند ظهري»، بينما تكون السمات المميّزة للأريكة : «مقعد للجلوس منجّد بأرجل ومسند ظهري وأذرع».

ويبدو من استقراء المكتبة العربية الحديثة، أنّه على الرغم من امتداد جذور نظرية السمات المعنوية في التراث العربي، لم تجد تطبيقات في الدراسات العربية الحديثة وخاصّة في صناعة المعجم. فقد ظهرت في القديم عند الفيلسوف الإشراقي السّهروردي (587هـ / 1190م) ؛ وذلك حين قدّم

(28) De Saussure : Cours de linguistique generale. p. 150.

(29) انظر محمود جاد الربّ : علم اللغة نشأته وتطوّره، ص 92.

(30) انظر رمزي منير بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 445، وأحمد مختار عمر : علم الدلالة، ص 116.

بديلا لنظرية التعريف المنطقي لأرسطو (384/ 322ق.م) الذي يعتمد الكليات الخمسة (الجنس والفصل والنوع والعرض والخاصة) ؛ وأسماه التعريف بالمفهوم والعناية، وحدّه بقوله «تعريف الشيء بأمور تخصّه للاجتماع» [31] ؛ أي السمات والملامح والآثار التي تختصّ بالشيء وتوجد مجتمعة فيه وحده. ويقوم جوهر النظرية على أساس حصر السمات المميّزة التي تخصّ العنصر المحلل مجتمعة ؛ كما في تحليله للإنسان بالمكونات المعنوية التالية (+ منتصب القامة + عريض الأظفار + عاري الجسم + يصنع حاجته)، والخفاش بالمكونات (+ طائر + خال من الريش + ولود) [32] ؛ ذلك في مقابل الكلمات (الغورلا – الببّغاء – الحوت. . .) باستبعاد السمات أو الوحدات التي تتضح من خلال ارتباطها بالوحدات اللغوية الأخرى.

ومن الأعمال التي استثمرت نظرية السمات المعنوية في الدراسات الغربية الحديثة، ما قام به اللسانيّ الفرنسي برنار بوتيي (B. Pottier) سنة 1963م على أنساق المقاعد [33]، وجورج مونان (G. Mounin) في كتابه «مفاتيح لعلم الدلالة». كما نجد أغلب المعاجم الفرنسية مثل لاروس (Larousse) وروبار (Robert)، تتخذ هذا المنهج وسيلة ناجعة في تعريف المداخل طلبا للدقة العلمية.

حلام الجيلاني
جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

(31) علي سامي النشّار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 300.
(32) المرجع السابق، ص 307.
(33) بيير جيرو : علم الدلالة، ص 131. وانظر حلام الجيلاني : تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 155 وما بعدها.

1 - المراجع العربية

الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، 1407 هـ/ 1987م، بيروت.

أعلام الموقعين لابن القيم اجوزية، تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، 1374 هـ، بيروت.

بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية، مكتبة دار البيان، 1415 هـ، دمشق.

البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ، دار الفكر للجميع، 1968، بيروت.

التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، الدار التونسية للنشر، 1971م، تونس.

تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة للجيلالي حلام، دار اتحاد الكتاب العرب، 1999، دمشق.

الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1955م، بيروت.

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1978م، بيروت.

دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، 1965م، القاهرة.

علم الدلالة لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، 1988م، بيروت.

علم الدلالة لبيير جيرو، ترجمة : منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1988م، دمشق.

علم اللغة نشأته وتطوّره لمحمود جادّ الربّ، دار المعارف، 1985م، القاهرة.

اللغة والمجتمع والسياق لجون ليونز، ترجمة عبّاس الوهاب، 1987م، بغداد.

المخصّص لابن سيده الأندلسي، دار المكتب التجاري، 1966، بيروت.

مدخل إلى علم الدلالة لسالم شاكر، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م. الجزائر.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار إحياء الكتب، دون تاريخ، القاهرة.

معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، 1990م، بيروت.

معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1969، القاهرة.
مناهج البحث عند مفكري الإسلام لعلي سامي النشّار، دار النهضة العربية، 1984م، بيروت.

2 - المراجع الأجنبية

Clefs pour la sémantique, G. Mounin, Paris, Segher 1972.
Cours de linguistique generale, F. de Saussure, Paris, Payot, 1968.